

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Août 2011
18 غشت 2011

الرميد: ليس من حق مندوبية السجن
أن تساءل المنتدى عن الفئات التي يتبناها

"منتدى الكرامة" يلتقي الصبار حول ملف تعذيب معتقلي السلفية

دعا مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان إلى فتح تحقيق محايد ونزيه من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبمشاركة الجمعيات الحقوقية حول صحة الادعاءات التي صرح بها مجموعة من معتقلي ما يعرف بـ«السلفية الجهادية» لدفاعهم، بخصوص تعرضهم للضرب والاعتصاب من قبل حراس سجن تولال 2 بمكناس، وذلك بفتح السجن أمام المجلس والجمعيات الحقوقية أو فتح بحث قضائي بهذا الخصوص.

وأضاف الرميد في تصريح له، «التجديد»، أن المنتدى حمل المسؤولية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد رفع جميع المعطيات و التقارير التي تفيد بتعرض المعتقلين للتعنيف والمهانة، وذلك خلال اللقاء الذي جمعه بالكاتب العام محمد الصبار مساء أول أمس الثلاثاء.

وفي تعليق له على بيان توصلت به «التجديد» حول استغراب المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج من كون المنتدى يستهدف معتقلي «السلفية الجهادية» دون غيرهم من السجناء، قال الرميد، «ليس من حق المندوبية أن تساءل المنتدى عن طريقة عمله، و الفئات التي يتبناها»، مشيراً إلى أن المنتدى يتحرك بناء على الشكايات التي مصدرها هذه الفئة ولا يعاب على المنتدى إن تعامل معها.

الصفحة 3

«منتدى الكرامة» يلتقي الصبار حول ملف تعذيب معتقلي السلفية

تقصير.

تتمة صفحـة 1

وكان محمد الصبار قد استقبل مصطفى الرميد، محمد حقيقي، عبد الصمد الإدريسي، عبد المولى المروري مساء أول أمس الثلاثاء، لتقديم تقارير تفيد مجموعة من الانتهاكات التي يعرفها معتقلو «السلفية الجهادية» داخل السجون، ومن المتوقع أن يلتقي ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الكاتب العام للمجلس مع عبد الحفيظ بنهاشم لعرض تلك التقارير.

وبالموازاة مع تحركات المجلس، سيعمل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان على لقاء الوزير الأول عباس الفاسي لرفع تلك التقارير إليه ومناقشة أوضاع السجون بصفة وزاته وصية، كما سيعمل ائتلاف الجمعيات الحقوقية على تنظيم وقفة احتجاجية الأسبوع القادم للتنديد بما آلت إليه أوضاع السجون والسجناء.

سنا، كريم

وأردف الرميد قائلا، ما يهمنا ويهم المندوبية هو مدى صحة الانتهاكات الخطيرة التي يدعيها المعتقلون والتي تعتبر جرائم إن صحت»، مشددا أن المنتدى لن يقنع بمجرد النفي الذي تعود عليه من طرف المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وفي السياق ذاته، توصلت «التجديد» ببيان من المندوب العام للسجون حول ما أسماه بـ«الادعاءات التي يروج لها منتدى الكرامة لحقوق الإنسان» بشأن ظروف اعتقال السجناء المتورطين في أحداث الشغب بسلا شهر ماي الأخير.

وجاء في بيان المندوبية أن تدبيرها لوضعية السجناء المتورطين في هذه الأحداث يتم وفق الضوابط القانونية المعمول بها، حيث اتخذت الإجراءات التأديبية الواجبة في حق كل من ثبت تورطه في أعمال الشغب والعنف والتخريب، كما أن الحقوق المخولة لهم مصانة ولا مجال للحديث عن أي حيف أو

عائلة المختطف المانوزي تتهم إدريس الضحاك بتسليمها شهادة وفاة مزورة قبل 10 سنوات

سليمان الريسوني

ترقى إلى حجة رسمية على ثبوت مادية الوفاة وأنها مجرد وسيلة للتصليب ضدًا على مطلب ومسار الكشف عن الحقيقة المنشودة، فقد رفضت محتوى هذه الشهادة وطعنت في صحتها ومصداقيتها.

وفي اتصال مع «المساء» أكد الدكتور عبد الكريم المانوزي، شقيق المختطف، أنه كان حاضرا في ذلك اللقاء، «حينما سلمنا الضحاك شهادة وفاة مزورة، تقول إن الحسين توفي، فكان جوابنا إذا كنتم تؤكدون وفاته أين هي الرفات، فأجابنا الضحاك: الرفات تركها من قتل الحسين في الخلاء». ويضيف الدكتور عبد الكريم المانوزي قائلاً: «لم يعمل الضحاك إلا على تسليمنا الشهادة المزورة التي سلمت له من طرف السلطات».

مفادها المزعوم أن الحسين المانوزي توفي بتاريخ 17 يوليوز 1975 إثر نزيف في الدماغ ناتج عن إصابته برصاصة في الرأس. شهادة خالية من أي توقيع أو خاتم رسمي، اللهم إشارة إلى اسم الرماني. ولأن العائلة كانت تعلم علم اليقين أن الشهادة تشوبها اختلالات قانونية جعلتها لا

أعلنت عائلة الحسين المانوزي، الذي اختطف سنة 1972 من تونس، أول أمس الثلاثاء، أنها تسلمت، قبل عشر سنوات، شهادة وفاة مزورة من إدريس الضحاك، الأمين العام الحالي للحكومة، والذي كان يشغل وقتها منصب رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وذكر بيان عائلة المانوزي أنه «في مثل يومه، 16 غشت من سنة 2001، بادر السيد إدريس الضحاك، بصفته رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى استدعاء العائلة إلى مكتبه، لأمر زعم أنه يهم قضية ابنها الحسين المانوزي، المختطف من تونس منذ 29 أكتوبر 1972 من قبل المخابرات المغربية. وخلال اللقاء سلم من حضر عن العائلة صورة شمسية لشهادة

MINISTÈRE DE LA SANTE DU MAROC

Ville ou

BULLETIN DE DÉCÈS OU DE MORT

écès ou mortalité (1) survenu le 17.07.1975 h. à
 nom et prénom du décédé Houcine El Manouzi
 sexe Masculin Nationalité Marocain
 domicile (4) Rue Hospital Jules Mourou Couat
 ge (3) (Nombre d'années, de mois, de jours ou d'heures vécus)
 'agit d'une mort' (naturelle ou non naturelle) dont la cause est

تتمة (ص 03)

Revue de Presse du Conseil Nat

عائلة المختطف المانوزي تتهم إدريس الضحاك بتسليمها شهادة وفاة مزورة قبل 10 سنوات

سليمان الريسوني
تتمة (ص01)

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أقرت بزورية تلك الشهادة، «بعد أن أكدت لها وزارة الداخلية أن الحسين كان حيا يرزق بعد تاريخ 13 يوليوز 1975، الذي تشير الشهادة إلى أنه توفي فيه». «وقد استمع الراحل إدريس بنزكري بنفسه إلى أشخاص اعترفوا له بأن الحسين المانوزي كان معتقلا إلى جانبهم بعد أسبوع من تاريخ الوفاة المزعومة (أي يوم 19 يوليوز) وأن «عصابة» اختطفته من المعتقل السري «PF3» في أواسط شهر غشت من سنة 1975.

وقد لجأت عائلة المانوزي إلى القضاء «بعد مرور عقد من الزمن على واقعة «ابتداء» هذه الوثيقة المزورة»، يؤكد بيان العائلة، التي تقول إنها «اضطرت إلى رفع طلب التحقيق في القضية قضائيا، وهو ما استجابت له مبدئيا السلطة القضائية بفتح ملف التحقيق لدى غرفة التحقيق في الرباط (ملحقة محكمة الاستئناف في سلا) في محاولة محمودة لاستدراك الخطأ الفادح والتعسفي الذي اقترفته النيابة العامة في شخص وعهد الوكيل العام السابق، والذي حفظ الشكاية بعلّة تقادم وقائع الاختطاف والاحتجاز الواردة فيها، والحال أن هذه الجرائم المقترفة لا يطالها التقادم، لكونها ضد الإنسانية، بغض النظر عن كونها جرائم مستمرة في الزمان والمكان المجهولين»، حسب ما جاء في البيان.

يذكر أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، كان قد أعلن، بشكل مفاجئ، خلال لقاء نظمته مؤسسة إدريس بنزكري، في يوليوز المنصرم، أن زين العابدين بنعلي، الرئيس التونسي المطاح به، متورط بشكل شخصي في اختطاف الحسين المانوزي من تونس وتسليمه إلى السلطات المغربية.